



تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(عن الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة نهائية عبارة عن ستة أشهر تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي الفقرة ٧ من ذلك القرار طلب المجلس إبقاءه على علم، عن كثب وبصورة منتظمة، بالتطورات وتنفيذ القرار. وفي الفقرة ٣، طلب المجلس إلى البعثة التركيز بشكل متزايد على استراتيجية خروجها، وذلك بوجه خاص لكفالة زيادة مشاركة التيموريين في المجالات البرنامجية الثلاثة للبعثة وتبنيهم لها. وبالإضافة إلى ذلك حث المجلس، في الفقرة ٥، وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على الشروع فورا في التخطيط للانتقال على نحو سلس من عملية لحفظ السلام إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ويستعرض هذا التقرير أنشطة البعثة منذ تقرير المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/888) والخطوات التي يجري اتخاذها لتحقيق الانتقال السلس. كذلك يعرض التقرير توصيات الداعية إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية المقدمة إلى تيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ لحماية ما وظفه المجتمع الدولي حتى الآن من استثمارات كبيرة.

ثانيا - التطورات السياسية التي شهدتها تيمور - ليشتي مؤخرا

٢ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير، ظلت الحالة العامة في تيمور - ليشتي هادئة ومستقرة على الرغم مما ذكرته التقارير من غارة قامت بها جماعة مسلحة من جماعات الميليشيا السابقة في كانون الثاني/يناير وما وقع من مصادمات بين القوات المسلحة والشرطة.

وأجريت بنجاح الانتخابات المحلية، وهي أول انتخابات على الإطلاق تجريها السلطات الوطنية التيمورية، في مقاطعتي بوبونارو وأوكوسي. وقد أجريت هذه الانتخابات في المقاطعتين على مرحلتين، حيث أجريت فيهما في ١٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على التوالي. وكانت مشاركة الناخبين كبيرة جدا، حيث تجاوزت ٩٠ في المائة في بعض المناطق؛ وأدلى المواطنون بأصواتهم بطريقة منظمة في جو خلا من التخويف والتدخل وحفظ فيه على سرية الاقتراع. على أن الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات واجهت صعوبات لوجستية عديدة، منها الأخطاء الكثيرة التي وردت في قوائم الناخبين في المرحلة الأولى من الانتخابات وحالت دون إدلاء بعض الناخبين بأصواتهم. ولم تعلن محكمة الاستئناف النتائج الرسمية بعد، ولكن يظهر من تحليل أولي لهذه النتائج أنه وإن كان حزب الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) الحاكم هو الحزب الوحيد الذي سجل مرشحيه في الموعد المحدد، فقد تبين أن الانتخابات دارت حول القضايا والشخصيات المحلية وليس حول الانتماء الحزبي السياسي. وفي مبادرة حميدة لتعزيز اشتراك المرأة في الحياة السياسية على الصعيد المحلي، نص قانون الانتخابات على انتخاب ثلاث نساء على الأقل في كل مجلس قروي. ونظرا للقيود اللوجستية والمالية، تُجري الحكومة الانتخابات القروية على مراحل: وسيذهب الناخبون في ثلاث مقاطعات أخرى لإدلاء بأصواتهم في آذار/مارس، وت عقب ذلك انتخابات المقاطعات الثمان الباقية فيما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، حسب جدول زمني ستحدده اللجنة الوطنية للانتخابات، فيما بعد.

٣ - ويواصل البرلمان الوطني تعزيز الإطار القانوني للبلد باعتماد التشريعات الأساسية، ومنها قانون مجلس الدولة الذي صدر في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر البرلمان الوطني في عدد من التشريعات الهامة المتصلة ببناء الدولة، مثل مشاريع القوانين المتعلقة بالمجلس الأعلى للدفاع والأمن، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمدعي العام. وسوف تؤدي هذه القوانين عند إقرارها إلى زيادة تعزيز النظام السياسي والقانوني للبلد. وقد أبدى البرلمان عند نظره في مشروع القانون المتعلق بحرية الاجتماع والتظاهر، حرصه على الاستجابة للمطالب العامة عندما قام بتعديل المشروع بحيث يجيز تنظيم المظاهرات على بعد ١٠٠ متر من المباني الحكومية والمباني العامة الرئيسية الأخرى بدلا من المسافة الأصلية التي اقترحها مجلس الوزراء، التي تعتبر أكثر تقييدا وهي ٥٠٠ متر.

٤ - كذلك، تواصل الحكومة بذل الجهود للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير في معاهدات حقوق الإنسان. وقد أعدت وثيقة أساسية موحدة تناول المجالات المتداخلة في جميع معاهدات حقوق الإنسان وأعد استبيان استنادا إلى هذه الوثيقة الأساسية وتم إرساها إلى مراكز التنسيق التي تقوم بجمع البيانات اللازمة لإعداد التقارير. على أنه لم يتحقق تقدم

في اختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة. وهذا التأخير يبعث على القلق، لا سيما في ضوء الزيادة الأخيرة فيما أبلغ عنه من حالات استغلال الشرطة لسلطتها، بما في ذلك القيام بالاعتداءات وتوجيه التهديدات، وهي حالات لم تبحث البحث الكافي من خلال الإجراءات التأديبية الداخلية ونادرا ما يحقق فيها المدعي العام بغرض إقامة الدعوى الجنائية. ومن دواعي القلق أيضا ما ظهر من اتجاه إلى استخدام صلاحيات الشرطة في التعامل مع المعارضة السياسية.

٥ - ما زالت هناك بعض المشاكل التي تظهر بين القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي من وقت لآخر، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الصلة بين الكيانين، بما فيها المحاولات التي تستهدف إلقاء الضوء على حادث لوس بالوس، الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفيه تورط أفراد من القوات المسلحة في اشتباك مع الشرطة الوطنية والمدنيين. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قامت مجموعة مؤلفة من ٢٠ جنديا بمهاجمة مركز للشرطة في ديلي، أسفر عن إصابة ضابطين وإلحاق أضرار بالمبنى. ويؤكد هذا الحادث ضرورة التصدي الفعال للعلاقة المتوترة بين قوتي الأمن، وذلك بأمر تشمل التحديد الواضح لدور كل منهما واتخاذ الإجراءات التأديبية ضد المسؤولين عن الحادث الأخير.

٦ - وقد تكررت في الأسابيع الأخيرة تقارير تفيد بمشاهدة جماعات يقال إنها من جماعات الميليشيا السابقة، ولا سيما في مناطق الحدود. وفي عملية للتحقق من تقرير من هذه التقارير ورد من المجتمع المحلي في كايلاكو، بمقاطعة بوبونارو، في ١٨ كانون الثاني/يناير، تصدت قوات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لستة رجال مسلحين. وبعد تبادل لإطلاق النار، ألقى القبض على أحد أفراد الجماعة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء السيد ماري القاطري أنه لا ينبغي افتراض أن المتسللين من أفراد الميليشيات السابقة يعملون بناء على تعليمات من الجيش الإندونيسي. على أن خط التنسيق التكتيكي ما زال غير منيع، وما زالت المنازعات بين القرى المتخاصمة والاتجار غير المشروع والتخريب والعبور غير المشروع للحدود والأنشطة الإجرامية الصغيرة أمورا شائعة.

٧ - وما زالت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا ماضية في التحسن، وقد عقدت اجتماعات متكررة على مستوى عال خلال الفترة التي يتناولها التقرير. وفي الاجتماع الذي عقد في بالي، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتفق الرئيس زانانا غوسماو رئيس تيمور - ليشتي ورئيس الوزراء القاطري مع الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودهويونو على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والصدقة تبحث انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام

١٩٩٩ وبعض المسائل الثنائية الأخرى. وأثناء الزيارة التي قام بها الرئيس غوسماو إلى جاكارتا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ناقش مع الرئيس يودهويونو مسألة لجنة تقصي الحقائق والصدقة التي تم استعراض اختصاصاتها فيما بعد، في اجتماع عقد بين خوزيه راموس - هورتا وزير خارجية تيمور - ليشتي ونظيره الإندونيسي حسن ويراجودا عقد في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير. وفي اجتماع عقدته في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مع الوزيرين راموس - هورتا ووجرايودا، شددت على أن مسألة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ ليست مبعث قلق للبلدين وحدهما ولكنها أيضا مبعث قلق للمجتمع الدولي كله. كذلك، أشرت إلى أن مجلس الأمن أكد مرة أخرى في قراره ١٥٧٣ (٢٠٠٤) على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وأحاط علما بعزمي على مواصلة استكشاف السبل الممكنة للتصدي لهذه المسألة بهدف التقدم بما يكون مناسباً من المقترحات.

٨ - وقد قررت، في هذا الصدد، إنشاء لجنة خبراء أحاط المجلس علماً بذلك على النحو الواجب. وسوف تكون مهمة هذه اللجنة هي إجراء تقييم شامل للتقدم الذي حققته العمليات التي شاركت فيها المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في جاكارتا، من ناحية، ووحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في ديلي من ناحية أخرى، وتقديم التوصيات المناسبة إلي. كذلك، سيطلب إلى لجنة الخبراء أن تبحث الطرق التي بفضلها يمكن أن يؤدي تحليلها إلى مساعدة لجنة تقصي الحقائق والصدقة.

٩ - وبعد كارثة تسونامي التي وقعت بالحيط الهادئ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبدت الحكومة والشعب في تيمور - ليشتي تضامناً قوياً مع البلدان المتضررة ولا سيما إندونيسيا. فقد أسهمت الحكومة بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار لجهود الإغاثة، عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الرئيس غوسماو صندوق "عملية التضامن" لجمع التبرعات من المواطنين في كل أنحاء تيمور - ليشتي لمساعدة ضحايا إقليم أتشه، الذي هو أكثر الأقاليم تضرراً في إندونيسيا.

١٠ - وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين، لم يتحقق أي تقدم جديد في تعيين الحدود البرية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. وقد اجتمعت في بالي، يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اللجنة الفرعية الفنية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، والمعنية بتعيين الحدود وتنظيمها لمناقشة أعمال المتابعة التي تطلبها الاتفاق المتعلق بقطاعات الحدود الإضافية، الذي توصلت إليه اللجنة في اجتماعها السابق المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وبذلك أصبح طول الجزء المتفق عليه يزيد على ٩٥ في المائة من الحدود. وفي الوقت نفسه، طلبت إندونيسيا تأجيل الخطط الخاصة بإجراء عمليات مسح

مشتركة أخرى للحدود من أوائل كانون الثاني/يناير، كما كان معتمدا، إلى أوائل آذار/مارس، وذلك بسبب ما قرره الحكومة الجديدة من إعادة النظر في المصروفات. وقد طلب الجانب التيموري، من ناحيته، مهلة أخرى حتى حزيران/يونيه. وعلى ذلك، فمن غير المحتمل التوصل إلى اتفاق نهائي قبل انتهاء ولاية البعثة.

ثالثا - إسهام الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

١١ - منذ صدور تقريره الأخير (S/2004/888)، استكملت أعمالها أفرقة العمل الانتقالية الثمانية التي شكلها ممثلي الخاص في آب/أغسطس ٢٠٠٤ لتقييم التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية، وتحديد ما تبقى من احتياجات تيمور - ليشتي من المساعدات، واقتراح خير السبل لتلبية هذه الاحتياجات. وتمشيا مع ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٥٧٣ (٢٠٠٤) من زيادة إشراك التيموريين في المجالات البرنامجية الثلاثة لولاية البعثة وتبنيهم لها، وبناء على طلب البعثة، شارك الرئيس ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء في عدد من اجتماعات الأفرقة العاملة، بل وترأسوا بعض هذه الاجتماعات، التي اشترك فيها ممثلون للحكومة والبعثة ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وإذا كانت النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الأفرقة العاملة لا تمثل بالضرورة اتفاقا في الآراء بين جميع المشتركين، فإنها تقدم تقييما موضوعيا للشواغل الأساسية المتبقية في المجالات المشمولة بولاية البعثة، وهي توفير شرطة مهنية، وسد الثغرات في قطاع الأمن في تيمور، وتطوير القدرة العامة لمؤسسات الدولة والحكومة، بما في ذلك إيجاد قطاع للعدالة قادر على القيام بوظائفه. كذلك، تناول البحث ما ظل هناك من احتياجات لزيادة الشفافية والمساءلة، ومستقبل عملية معالجة الجرائم الخطيرة، وضرورة دعم الفئات المهمشة.

١٢ - كذلك، شدد الفريق العامل الانتقالي المعني بمسألة التطوير المهني لقوات الشرطة في تيمور - ليشتي على ضرورة الاستمرار في تقديم المساعدات الدولية من أجل بناء قوة شرطة مستقلة مهنية تتميز بالكفاءة، مشيرا على وجه الخصوص إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها التيموريون القائمون على تنفيذ القانون وإلى عدم كفاية المهارات التي تتوافر لقوة الشرطة في مجالات متعددة، ولا سيما فيما يتعلق بوحدة دوريات الحدود. وذكر الفريق العامل الانتقالي المعني بمسألة أدوار وكالات الأمن القومي والعلاقات فيما بينها أن

مساعداً الأمم المتحدة ستظل لازمة بعد أيار/مايو ٢٠٠٥، من أجل وضع إطار للأمن الوطني يحدد فيه بوضوح دور كل من القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

١٣ - وقد قام الفريق العامل الانتقالي المعني بمسألة بناء القدرة المؤسسية لجهاز الدولة والفريق العامل الانتقالي المعني بمسألة بناء القدرة المؤسسية في قطاع العدل باستعراض الحاجة إلى استمرار ٥٨ وظيفة بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ لمستشارين في "أهم المجالات الحرجة"، وهي وظائف تمولها البعثة حالياً. ويتبين مما توصلت إليه الأفرقة أنه بينما تم بناء القدرة المحلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي المؤسسي إلى حد كبير، ما زال هناك في بعض الحالات، ولا سيما في القطاع القانوني وقطاع العدالة، اعتماد شديد على المستشارين الدوليين في القيام بالوظائف التنفيذية والإشراف على عمل النظراء التيموريين. وفي هذا الصدد، اعتبر الإبقاء على وظائف ١٥ مستشاراً في "أهم المجالات الحرجة" بقطاع العدل أمراً حيوياً لمواصلة المحاكم عملها بعد أيار/مايو ٢ٰ٠٥، نظراً للنقص الشديد في القضاة الوطنيين المؤهلين وما يتصل بذلك من ضرورة إتمام الموظفين القضائيين التيموريين لبرنامج التدريب الذي يستمر سنتين ونصف سنة.

١٤ - ويتضح بجلاء من نتائج واستنتاجات الأفرقة العاملة المعنية بتيمر - ليشتي أنه بالرغم من المنجزات الهائلة التي حققها هذا البلد، تظل الحاجة إلى المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي قائمة في العديد من المجالات الحيوية كيما يستطيع البلد البناء على الأسس التي أرسيت فعلاً، ويبلغ العتبة الحاسمة للاكتفاء الذاتي.

١٥ - وفي هذه الأثناء، شرعت البعثة، في إطار استراتيجيتها للخروج، في تقديم برنامج إذاعي جديد باللغة المحلية يث مرة في الأسبوع على موجة الإذاعة الوطنية. وقد ساهم البرنامج كثيراً في إذكاء وعي الأهالي بالأنشطة الجارية وبلاستراتيجية التي تتبعها البعثة للخروج من البلد فضلاً عما تضعه من خطط وتبذله من جهود لتنقل إليهم تدريجياً مقاليد الأمور.

البرنامج الأول

تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي وللعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

١ - تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة

١٦ - واصل مستشارو البعثة المدنيون التركيز على نقل المهارات والمعارف إلى نظرائهم من أبناء البلد لتعزيز قدرات مؤسسات الدولة التيمورية. وقد تحقق تقدم في عدد من المجالات،

على نحو ما يتضح من النتائج الأولية لدراسة استقصائية أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عن الاحتياجات المطلوبة في المستقبل في مجال الدعم الاستشاري لمؤسسات تيمور ليشتي، وما يتضح كذلك من تقييم أجراه في الآونة الأخيرة فريق الدعم المدني عن التقدم المحرز في تطوير القدرات. فالمسؤولون التيموريون استطاعوا مثلاً أن يضعوا مجموعة من برامج الاستثمارات القطاعية تحدد الأهداف والسياسات والبرامج الإنمائية لـ ١٧ قطاعاً أساسياً، فضلاً عن أولويات الإنفاق المتصلة بها في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧، دون دعم عدا الدعم المقدم إليهم من مستشاري البعثة المدنيين.

١٧ - كما أحرز تقدم في القطاع المالي يبعث على التشجيع. فقد نقلت إلى أياد تيمورية الوظائف الأساسية لهيئة المصارف والمدفوعات. أما فيما يتعلق بالخزانة، فقد جرى تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين على النهوض ببعض المهام الروتينية الأساسية كإقفال الحسابات مرة في نهاية كل شهر، وأخرى بعد كل ثلاثة أشهر، وعمليات إعداد كشوف الأجور، وأنشطة أداء الميزانية، واستعمال البرمجيات الحاسوبية. ومن المتوقع أن يتم قريباً تعيين نظير وطني في وظيفة مدير الخزانة، التي يشغلها حالياً مستشار من البعثة. غير أن المساعدة المقدمة من المستشارين تظل أساسية لأداء عمليات أكثر تعقيداً، كتتنسيق الأنشطة المتعددة، والتحقق من أنشطة الخزانة بالاستعانة بعدة ضوابط وموازنين، والإشراف على إصدار الحسابات والتقارير السنوية، والتنسيق مع المانحين بشأن الصفقات.

١٨ - ولا يزال قطاع العدالة ضعيفاً كل الضعف. وقد واصل المستشارون المدنيون للبعثة القيام بالمهام الأساسية حيث يتولون وظائف القضاة، والمحامين العامين، والمدعين العامين، ويديرون كلا من محاكم المقاطعات ومحكمة الاستئناف. ولا يزال عمل هذه المحاكم متقطعاً وغير منتظم بالرغم من أن مساهمة القضاة الدوليين قلصت كم القضايا التي تأخر النظر فيها في محاكم المقاطعات. ذلك أن محكمة مقاطعة ديلي هي وحدها التي تعمل بشكل دائم. ولا تزال فرص الحصول إلى الخدمات القانونية والمشورة ضعيفة.

١٩ - ومن ناحية أخرى، سيواصل التيموريون الاعتماد على الدعم الدولي إلى حد بعيد. ومما يؤسف له أنه قد أعلن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أن جميع القضاة الوطنيين فشلوا في الاختبار التحريري، مما لا يؤهلهم لتخطي المرحلة التجريبية والتحول إلى قضاة ممارسين. وسيتعين على معظم القضاة الوطنيين التوقف عن ممارسة مهامهم القضائية، باستثناء خمسة، من أصل الـ ٢٢ قاضياً، سمح لهم المجلس الأعلى للقضاء بمواصلة ممارسة وظائفهم ريثما يتم الانتهاء من العمليتين المنوطتين بوحدة الجرائم الخطيرة واللجنة الوطنية للانتخابات. وسيُسفر

ذلك عن الاعتماد التام على القضاة الدوليين للنظر في القضايا الجنائية والمدنية على السواء. إلا أنه أجري امتحان منفصل نجح فيه عشرون من أولئك القضاة، حيث تخطوا المرحلة الأولية من برنامج التدريب وسيواصلون حتى نهاية التدريب المتقدم. وبحلول عام ٢٠٠٧، يتوقع أن يسفر هذا البرنامج التدريبي العالي عن كادر مؤلف من مهنين وطنيين مؤهلين بوسعهم تولي المزيد من الوظائف التي يؤديها حاليا المستشارون الدوليون. وقد ثبت أن إنشاء كادر مدرب من موظفي المحاكم التيموريين ومواصلة أداء الخدمات القضائية هو مسعى طويل الأجل يلزمه دعم دولي مستمر.

٢٠ - وفي نفس الوقت، واصل مستشارو البعثة القانونيون العاملون في عدة مؤسسات حكومية تقديم المساعدة في صياغة ومراجعة القوانين، فضلا عن تقديم المشورة القانونية. ولا يزال أبناء البلد يعتمدون كثيرا على هذه المساعدة التي يقدمها إليهم أولئك المستشارون لصياغة التشريعات الأساسية، وتأمين مواءمة مشاريع القوانين مع التشريعات. وبالإضافة إلى ذلك، قلص النقص في عدد النظراء من التيموريين المدربين في المجال القانوني كثيرا من كم المهارات والمعارف المتخصصة التي أمكن لمستشاري البعثة المدنيين نقله إلى التيموريين.

٢١ - وقد طلبت الحكومة، في ضوء تقييم أجرته بنفسها لاحتياجاتها، مواصلة مدها في قطاعي الإدارة العامة والعدالة بالمساعدة الدولية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، ولا سيما الاحتفاظ بجميع المستشارين الثمانية والخمسين في "أهم المجالات الحرجة" المقدمين إليها حاليا من البعثة. وقد تبين من تقييم للحالة أجرته البعثة أن ٤٥ من هذه الوظائف يتطلب مساعدة دولية تمتد إلى ما بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، لضمان استمرار سير عمل مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسات قطاع العدالة والقطاعين القانوني والمالي.

٢٢ - وفي إطار استراتيجية خروج البعثة، يعمل فريق الدعم المدني على نحو أوثق مع وحدة تنسيق تطوير القدرات الحكومية، المسؤولة عن تنسيق ورصد جميع أنشطة بناء القدرات في تيمور - ليشتي. وستنقل إلى هذه الوحدة بعض عناصر تلك الأنشطة كوظيفتي الرصد والتقييم. وهذا ما سيساعد فريق الدعم المدني على تدريب موظفين وطنيين في الوحدة لتسلم عمل الفريق.

٢٣ - وظلت البعثة تعمل أيضا في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وسائر شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف للعثور على "أياد مسؤولة" تتسلم بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ وظائف مستشاري البعثة المدنيين البالغة ٥٨ وظيفة. وفي حين أبدى بعض الشركاء اهتمامه بتحمل تكلفة البعض من الوظائف المذكورة، لم يصدر أي التزام أكيد بذلك. وقد بذلت البعثة جهودا استثنائية للحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدير

حاليا برنامجا للمساعدة يضم ١١٨ وظيفة من وظائف المستشارين "في أهم المجالات الحرجة"، ولكن التمويل لا يزال يبعث على القلق.

٢ - تقديم الدعم للعدالة

٢٤ - منذ تقريره الأخير، حققت وحدة الجرائم الخطيرة قدرا كبيرا من التقدم صوب إنصاف ضحايا الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. فهي أعدت ١٣ عريضة اتهام إضافية شملت ٤٢ شخصا، من بينهم من يشبه في اغتيالهم موظفين اثنين من موظفي الأمم المتحدة المحليين في يوم الاستطلاع الشعبي. وقد ركز في هذه العرائض الجديدة على مدبري أعمال العنف وأعطى القتل ممن لا يترددون في القتل بأيديهم. وعلى النحو الموعز به في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، أنهت وحدة الجرائم الخطيرة جميع التحقيقات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقام ممثلو النيابة بتحليل نتائج هذه التحقيقات، وفرغت الوحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من إعداد آخر عريضة من عرائض اتهاماتها.

٢٥ - ولاستيعاب القضاة التيموريين الخاضعين للتدريب الإلزامي، شرعت الأفرقة الخاصة بالجرائم الخطيرة في تشغيل فريقين في جلسات موزعة على حصتين، مع تمديد ساعات العمل بالنسبة لجلسات سماع الدعاوى. وتم بالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة، تشكيل فريق ثالث شرع في إجراء محاكمات في قاعة ثانية في أوقات موازية لكسب الوقت، بما يمكن من الانتهاء من المحاكمات بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ على النحو الموعز به في قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وقد مكن الوقت الإضافي للمحاكمات الأفرقة الخاصة من الانتهاء في بحر الأشهر الثلاثة الماضية من إجراء ست محاكمات شملت ١٩ متهما. وتمت حتى الآن محاكمة ٧٧ متهما، أدين منهم ٧٤ بتهمة واحدة على الأقل، وأسقطت جميع التهم عن ثلاثة آخرين. وهناك حاليا ثماني محاكمات جارية أو معلقة تشمل ١١ متهما. وإذا ما تواصل العمل على هذه الوتيرة، ستكون جميع المحاكمات قد فرغ منها بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٦ - يضاف إلى ذلك أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الأفرقة الخاصة ٤٩ أمرا بالقبض مقابل ثلاث حالات رفضت فيها تأييد طلبات الأمر بالقبض. ومن أصل ٢١١ أمرا من أوامر إلقاء القبض التي صدرت حتى الآن، لا يزال هناك ٣٩ من هذه الأوامر قيد نظر الأفرقة الخاصة. وتقوم النيابة بتجهيز طلبات إضافية للقبض على ١٣ شخصا أدينوا في الآونة الأخيرة، ويعتقد أنهم يقيمون حاليا خارج تيمور - ليشتي. ومن المتوقع الانتهاء من البت في جميع طلبات إلقاء القبض قبل حلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٧ - وفي الأثناء، نظرت محكمة الاستئناف في خمس قضايا جنائية خطيرة. ونقضت حكما بالبراءة، حيث قضت بإدانة المدعى عليه بتهمة ارتكاب جرائم بحق الإنسانية، بينما

ردت الدعوى نهائيا في القضايا الأربع الأخرى. ولا يزال هناك أمام محكمة الاستئناف في الوقت الحاضر ما لا يقل عن خمس من قضايا الجرائم الخطيرة، ومن المتوقع أن تكون قد رفعت إليها طعون أخرى بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٨ - وقد أعيدت إلى أسر الضحايا جميع الجثث التي أمكن التعرف على أصحابها. وتنسق الوحدة مع الحكومة والسلطات الدينية لتدبر سبل الدفن الكريم لرفات ٣٣ شخصا ظلت لديها بعد أن تعذر التعرف على هوية أصحابها.

٢٩ - وتستعد كل من وحدة الجرائم الخطيرة، ووحدة محامي الدفاع، والأفرقة الخاصة لكي تسلم إلى السلطات التيمورية المختصة المواد اللازمة. وتنطوي هذه العملية على تحديات كبيرة تجابه النيابة، التي يتعين عليها النظر في مئات الآلاف من صفحات مواد التحقيقات بالإضافة إلى آلاف الصفحات من وثائق المحاكم. وفي هذا الصدد، تقوم الوحدة بإنشاء قاعدة بيانات، وهي تعكف على إعداد مذكرات لتسليمها إلى السلطات التيمورية بشأن القضايا، وتحديد أشد الوثائق أهمية لترجمتها وفقا لما تطلبه السلطات المذكورة.

٣٠ - ومن الأهمية بمكان زيادة تسليم مقاليد الأمور إلى أبناء البلد، لأنه يوجد حاليا خارج تيمور - ليشتي ٣٠٤ أشخاص ممن اقموا رسميا بارتكاب جرائم، ومن الوارد أن يعود بعضهم إلى البلد في السنوات القادمة. ولا تتوافر حاليا لنظام العدالة في تيمور - ليشتي القدرة على التصدي لقضايا يكون أحد أطرافها شخصا صدر بحقه حكم غيابي ثم تعتقله السلطات عند عودته إلى البلد. وبالرغم من أن الحكومة لم تفرغ بعد من وضع الخطط التي ستبناها في المستقبل للتعامل مع قضايا الجرائم الخطيرة، اتخذت البعثة تدابير أولية لمساعدتها على التصدي لتلك المسائل. وهذه التدابير تشمل مقترحات لتعديل التشريعات، من بينها ما يدخل تغييرات على عضوية القضاة الذين تشكل منهم الأفرقة الخاصة بحيث يصبح بوسع القضاة التيموريين البت في هذه القضايا دون معاونة دولية تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وحدة الجرائم الخطيرة التدريب لـ ٢١ من أفراد الشرطة المدنية لتيمور - ليشتي و ١٢ من المحامين والموظفين الفنيين الوطنيين.

٣١ - وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريره السابق، فإن عملية التصدي للجرائم الخطيرة في حدود الوقت الضيق والموارد المتاحة ربما لا تلي على نحو كامل الرغبة في إقامة العدالة التي تحدد كل من تضرروا من أعمال العنف في عام ١٩٩٩. ومن المرجح أن يظل عدد كبير من القضايا حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ قائما بدون أي تحقيقات أو محاكمات. ذلك أن عرائض الاتهام التي أعدتها وحدة الجرائم الخطيرة تغطي ٥٧٢ جريمة من جرائم الاغتيالات المرتكبة عام ١٩٩٩، البالغة ٤٠٠ ١ جريمة. وينطوي عدد من القضايا التي أبلغت بها وحدة الجرائم

الخطيرة لجنة الاستلام وتقصي الحقائق والمصالحة على جرائم خطيرة تعتبر بالتالي غير مواتية لعملية المصالحة. ولم يتم التحقيق في هذه القضايا. وتمثل العمليات القانونية الرسمية جانبا حاسما من الجهود الرامية إلى المضي قدما وطي صفحة أعمال العنف التي جرت في عام ١٩٩٩. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن يحاسب جميع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبوها في عام ١٩٩٩، و تقول العدالة كلمتها فيهم على النحو السليم. وقد قررت، كما أشرت آنفا في الفقرة ٨، إنشاء لجنة من الخبراء تقيم نتائج العمليتين القضائيتين في جاكارتا وديلي وتقدم إلى التوصيات المناسبة.

٣٢ - وقد أنهت لجنة الاستلام وتقصي الحقائق والمصالحة عملها البحثي وركزت على إعداد تقريرها الختامي، المتوقع الانتهاء منه قبل نهاية ولاية اللجنة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ليقدم بعدئذ إلى الرئيس، ورئيس الوزراء، والبرلمان. وسيتضمن التقرير أول رواية تقوم على أبحاث أجرتها جهة مستقلة تصف انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٩، وتقدم كذلك توصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن المتوقع أن يساهم هذا التقرير في تحقيق المصالحة وشيوع ثقافة حقوق الإنسان والمساءلة في تيمور - ليشتي، ويقدم كذلك ما تم استخلاصه من دروس تستفيد منها سائر المجتمعات الخارجة من صراع.

البرنامج الثاني

دعم النهوض بإنفاذ القانون في تيمور - ليشتي

٣٣ - يواصل مستشارو الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية اضطلاعهم بدور أساسي في تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وذلك بتنفيذ خطة لتنمية المهارات. ومن بين ضباط الشرطة البالغ عددهم نحو ١ ٧٠٠ فرد، الذين أنهوا المرحلة الأولى من الخطة في كانون الأول/ديسمبر، لم يتمكن سوى نصفهم من بلوغ مستوى الكفاءة المطلوب. وبعيد ذلك ابتدأت المرحلة الثانية من الخطة، وركزت أساسا على مهارات التحقيق وعلم الطب الشرعي. وأنهى ما يقرب من ٣٠٠ محقق تابع للشرطة الوطنية تدريبهم في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويجري التخطيط لتنظيم مزيد من التدريبات من أجل تعزيز المهارات التي سبق أن اكتسبها ضباط الشرطة الوطنية وبلوغ المرحلة المتوسطة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥. وستنظم أيضا قبل أيار/مايو مجموعة من حلقات العمل التدريبية المخصصة لكبار الموظفين الإداريين.

٣٤ - وكما ذكر سابقا، تلقت وحدة الشرطة الاحتياطية حتى تاريخ انتشارها العملي الأول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تدريباً أثناء الخدمة تم الإشراف عليه عن قرب.

والوحدة منتشرة حاليا في خمسة أماكن مختلفة في ثلاث مقاطعات هي ليكيكا وماليانا وإرمرا، حيث تتولى أنشطة خفارة المجتمعات المحلية والدوريات المتخصصة تحت إشراف ومراقبة وثيقين من قبل المستشارين التقنيين التابعين للبعثة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التدريب قبل أن يكون في إمكان الوحدة الوفاء بالمعايير الموضوعية لوحدة خاصة؛ وسيشرع في هذا التدريب بعد إنهاء التدريبات الميدانية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بقليل. وأنهت وحدة التدخل السريع تدريبها الأساسي في نهاية كانون الثاني/يناير، وهي تتلقى حاليا تدريبا أثناء الخدمة يرمي إلى اكتساب مهارات إضافية في مجالات القيادة والتحكم والمراقبة، والتعامل مع أعمال الشغب.

٣٥ - وتتولى الآن وحدة شرطة الحدود، التي بلغت كامل قوامها المحدد بـ ٣٠٠ فرد، المسؤولية عن جميع نقاط الالتقاء في المقاطعات الحدودية الثلاث. وقد نظم المستشارون التقنيون التابعون للبعثة دورة شاملة لأجل "تدريب المدربين" بناء على الوحدات التدريبية المتخصصة السبع عشرة التي وضعها عنصر الشرطة التابع للبعثة. وفي كانون الثاني/يناير شرعوا في مساعدة كافة المدربين على تدريب جميع ضباط دوريات الحدود في مناطق انتشار كل منهم في مناطق المقاطعات الحدودية. وسيقدم ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة تدريبا إضافيا في ستة مجالات تخصص أخرى، وذلك من أجل تعزيز مهارات ضباط دوريات الحدود. ويتوقع أن يتوافر لدى جميع الوحدات الخاصة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ مدربون يتمتعون بالاكتماء الذاتي لديهم معارف متخصصة في مجالات تخصص كل منهم. غير أن قدرات ضباط وحدة دوريات الحدود لم تبلغ بعد القدرة التي تمكنها من أداء المهام الفنية بالمستوى المطلوب من الكفاءة والدراسة.

٣٦ - وتضطلع البعثة والشرطة الوطنية أيضا بأنشطة مشتركة من أجل التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى إنشاء وحدة معنية بالضعفاء في صلب الشرطة الوطنية، وإن كانت القدرات المؤسسية في مجال تنفيذ التدابير التي تستجيب للمنظور الجنساني تظل ناقصة النمو نظرا لارتفاع عدد ما يبلغ عنه من أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس ومن اعتداءات جنسية في جميع المقاطعات.

٣٧ - وسعيا إلى تلبية احتياجات الشرطة الوطنية على الصعيد اللوجستي وصعيد الهياكل الأساسية، يجري عنصر الشرطة التابع للبعثة عملية تقييم للاحتياجات ترمي إلى سد أي مما سيتبقى من الثغرات الواسعة لدى انتهاء ولاية البعثة، عن طريق الهبات. وتواجه وحدة شرطة الحدود، بوجه خاص، عراقيل جسيمة أثناء اضطلاعها بعملياتها من جراء النقص في معدات الاتصال والنقل. وقدم الدعم أيضا إلى إدارة الشرطة الوطنية، بوضع مشروع جديد

لقاعدة بيانات الموظفين، يشمل تدريب الموارد البشرية من أجل صيانة النظام. وفضلا عن ذلك، قدم مستشارو الشرطة المدنية التابعة للبعثة، التوجيه عن قرب إلى وحدة بناء القدرات، التي تتولى صياغة إجراءات التشغيل الموحدة للشرطة الوطنية واستعراضها.

٣٨ - غير أنه لا يزال هناك عدد من المشاكل الأساسية، التي لن تتأني معالجتها إلا بمواصلة تقديم الدعم الدولي إلى وكالات إنفاذ القوانين التيمورية بعد أيار/مايو ٢٠٠٥. فمن ناحية أولى، يظل المستوى المهني للشرطة الوطنية مبعث قلق شديد. ذلك أنه منذ أيار/مايو ٢٠٠٤ تزايدت التقارير الواردة بشأن سوء سلوك الشرطة، بما في ذلك الإفراط في استعمال القوة والاعتداءات والإهمال في استعمال الأسلحة النارية وانتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه الزيادة تعزى جزئيا إلى تحسن مستوى الإبلاغ عن الحوادث. ومن ناحية ثانية، يساهم انعدام الشفافية وبطء وتيرة آلية التحقيق في ضعف مستوى المساءلة داخل الشرطة. فعلى سبيل المثال، لم يكتمل بعد التقرير المتعلق بالتحقيق الخاص في حادث ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أفرطت الشرطة فيه في استخدام القوة لتفريق مظاهرة سلمية إلى حد كبير. ويرى المجتمع في هذا التأخير تقاعسا متعمدا، مما ينال بالتالي من الثقة العامة في المستوى المهني للشرطة.

٣٩ - وخلال الأشهر المقبلة، سيواصل مستشارو الشرطة المدنية التابعة للبعثة العمل في تعاون وثيق مع نظرائهم في الشرطة الوطنية، سعيا إلى تقليل حوادث سوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان، وجعل الشرطة الوطنية في النهاية جهازا آمنا يتسم بالنزاهة والمهنية. ويتمثل أحد التدابير المتخذة في سبيل زيادة مستوى مساءلة الشرطة ومهنتها في مبادرة إنشاء مكاتب في أربع مقاطعات لآداب المهنة وذلك للمساعدة على التحقيق في الشكاوى المتعلقة بآداب المهنة في المقاطعات. وزيادة على ذلك، ما فتئت وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة تقوم بتدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة العادية ووحدات الشرطة المتخصصة، فضلا عن جماعات المجتمع المدني، سعيا إلى بلوغ مستوى ملائم على صعيد الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع ورصد الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة.

٤٠ - ويعمل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة على تنفيذ استراتيجية انسحابه، بتوفير التدريب ونقل المعارف منذ أيار/مايو ٢٠٠٤، حينما سُلمت سلطة إنفاذ القوانين في تيمور - ليشتي إلى الشرطة الوطنية. ولهذا الغرض، زاد عنصر الشرطة من مستوى التعاون والتنسيق ليس مع الشرطة الوطنية فحسب بل ومع مستشاري برنامج تطوير شرطة تيمور - ليشتي أيضا (وهو برنامج يشترك في تمويله كل من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وسيواصل بعضهم تقديم المساعدة للشرطة الوطنية بعد أيار/مايو ٢٠٠٥.

غير أن تكوين جهاز شرطة مهنية يتطلب الكثير من الوقت، ويتبين بوضوح مطرد أن دعم البعثة لمثل هذا المسعى سيظل أساسيا بعد موعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة. وستكون هناك، على الخصوص، حاجة للمساعدات من أجل تدريب الوحدات الخاصة، ولا سيما وحدة شرطة الحدود، كما أوضح ذلك تقييم داخلي أجري مؤخرا. كما ستستمر الحاجة إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة على صعيد التدريب والرصد في مجال حقوق الإنسان، كما أشار إلى ذلك تقرير داخلي عن حالة آداب المهنة داخل الشرطة الوطنية.

٤١ - وفي هذا الصدد، أشارت حكومة تيمور - ليشتي إلى أنها ستظل بحاجة إلى ٦٢ من مستشاري الشرطة المدنية الدولية بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، لتكميل المساعدات المقدمة من قبل الشركاء الثنائيين. غير أن تقييما للبعثة يشير إلى أن ٤٠ مستشارا للشرطة المدنية قد يمثلون عددا كافيا.

البرنامج الثالث

دعم أمن تيمور - ليشتي واستقرارها

٤٢ - على الرغم من التزايد المستمر في قدرات قوات الدفاع التيمورية، فإنها تظل تعاني من نقص الأفراد المتمرسين والتدريب المنسق والمعدات، ومن محدودية القدرة اللوجستية. وعقب حملة التوظيف التي أجريت مؤخرا، يتلقى حاليا ٢٥٨ من الأفراد الجدد تدريباً يتوقع له أن ينتهي في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وتعزز قوات الدفاع التيمورية بتجنيد وتدريب ٧٠ فرداً إضافياً في الأشهر الستة القادمة. وقد أحرز تقدم في العمل على خطة الدفاع المعروفة باسم "دفاع ٢٠٢٠"، وذلك بتنظيم مجموعة من حلقات العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ورغم أنه من المتوقع إحراز مزيد من التقدم لدى انتهاء حلقات العمل في أيار/مايو ٢٠٠٥، لا تزال أمام هذا المشروع مدة طويلة قبل أن يكتمل.

٤٣ - ويواصل العنصر العسكري للبعثة مساعداته لتطوير قوات الدفاع التيمورية من خلال برنامج لنقل المهارات والمعارف. ومن المعتمد أن يتواصل حتى نهاية ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥ هذا البرنامج، الذي صمم من أجل تكملة جهود ثنائية متنوعة.

٤٤ - كما يواصل العنصر العسكري دعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمن التيمورية من أجل حفظ الأمن والاستقرار، مع الاستمرار في إدراك البيئة المحيطة به وإشاعة الهدوء بفضل الدورات الكثيرة التي يقوم بها في المناطق الحدودية. وسعياً إلى زيادة مسؤولية وكالات الأمن التيمورية وتقليل ظهور قوات الأمن التابعة للبعثة، شرع العنصر العسكري للبعثة في العمل على بعد خمسة كيلومترات من خط التنسيق التكتيكي. وسيبقى على هذه الممارسة

حتى نهاية ولاية البعثة. وصارت أعمال الدورية ضمن منطقة الكيلومترات الخمسة مقتصورة على أفراد مجموعة الاتصال العسكري، التي تعمل جنبا إلى جنب مع وحدة دوريات الحدود التيمورية.

٤٥ - وتواصل مجموعة الاتصال العسكرية تشجيع التعاون الوثيق بين وكالات الأمن الحدودي التيمورية والإندونيسية، على المستوى الاستراتيجي ومستوى العمليات معا. ونتيجة للجهود التي بذلتها تلك المجموعة، شرع في عقد اجتماعات أسبوعية بين الجانبين التيموري والإندونيسي في نقاط لقاء حدودية متنوعة، يقوم خلالها أفراد وكالات الأمن الحدودي التابعة للبلدين بمناقشة المسائل والمنازعات الحدودية وحلها. غير أن علاقات العمل بين وكالات الأمن الحدودي التيمورية والإندونيسية لا تزال في مرحلة النشوء، ولم تبلغ وكالات أمن الحدود التيمورية بعد المرحلة التي تمكنها من التعامل وحدها مع نظيراتها الإندونيسية، بل لم تكتسب ما يكفي من القدرات لإدارة الشؤون الحدودية بمفردها.

٤٦ - ورغم أن العنصر العسكري للبعثة سيواصل توفير التدريب لوحدة دوريات الحدود خلال الأشهر المقبلة بالتعاون مع مستشاري الشرطة المدنية التابعة للبعثة، يرجح الاحتياج إلى أنشطة تدريب إضافية بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ لتمكين وحدة دوريات الحدود من تجاوز ضعف خبرتها وثقتها في إدارة الشؤون الحدودية وقدرتها على ذلك، بالمقارنة بنظيراتها العسكرية الإندونيسية.

٤٧ - ولم يطرأ حتى الآن تغير على العديد من العوامل المسوغة لتواجد ضباط الاتصال العسكري. وستلزم الحاجة إلى توفير تدريب إضافي من قبل مجموعة الاتصال العسكري، بالتعاون مع مستشاري الشرطة المدنية التابعة للبعثة، من أجل الارتقاء بوكالات الأمن الحدودي التيمورية إلى مستوى الاكتفاء الذاتي اللازم. كما سيظل وجود ضباط الاتصال العسكري ضروريا لتيسير الاتصالات اللازمة بين الطرفين، وبصفة خاصة طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن الحدود. وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن اتفاق الاتصال العسكري، المماثل للاتفاق الساري حاليا بين الجيش الإندونيسي والعنصر العسكري للبعثة، سينتهي العمل به في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد قدم إلى كلا الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اتفاق خلف بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، سيظل بموجبه خط التنسيق التكتيكي قائما على أن تحل وحدة دوريات الحدود محل العنصر العسكري للبعثة، غير أنه لم يعتمد بعد من قبل أي من الحكومتين. وإذا لم يتم بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تخطيط الحدود البرية ولا إلى اتفاق بشأن إدارة شؤون الحدود، مثل اتفاق الاتصال العسكري، فلن يكون هناك أي إطار قانوني يسترشد به في قضايا تطبيع

الحدود. وستواصل البعثة تقديم مشروع اتفاق الاتصال العسكري إلى الحكومتين لتنظر فيه؛ وإنني أحث الطرفين كلاهما على أن يولياها الاهتمام الكافي من أجل حل هذه المسألة على وجه السرعة.

٤٨ - وعلى ضوء ما سبق، تشعر حكومة تيمور - ليشتي بالحاجة الملحة إلى الاحتفاظ بضباط الاتصال العسكريين على الحدود، وقد طلبت استمرار نشر عنصر اتصال عسكري قوامه ٤١ ضابطا بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ووفقا للمشورة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، فإنني أوصي بالاحتفاظ بـ ٣٥ ضابط اتصال عسكري، تتمثل مهمتهم الرئيسية في مواصلة تسهيل الاتصالات بين أجهزة أمن الحدود التيمورية والإندونيسية، فضلا عن توفير التدريب الإضافي لأجهزة أمن الحدود التيمورية، والقيام، إلى حد أقل، برصد التطورات المتصلة بالأمن على امتداد الحدود.

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، سيلزم استمرار نشر قوة أمنية دولية صغيرة، لتوفير الحماية لضباط الاتصال العسكريين وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة والإسهام في الحفاظ على وجود يبعث على الطمأنينة. ورغم أن قوات الأمن التيمورية قد اكتسبت مهارات وخبرات إضافية، لم تصل تلك القوات بعد إلى مستوى يمكنها فيه توفير الحماية الكافية والدعم لإجلاء ضباط الاتصال العسكريين وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة. ولا توجد أيضا، منظمة إقليمية مناسبة يمكنها أن تسد الفجوة وتقدم الضمانات الأمنية اللازمة لضباط الاتصال العسكريين وأفراد الأمم المتحدة. وبينما يلزم مواصلة التخطيط في هذا الصدد، بين تقييم أولي أنه ستلزم لتوفير الحماية اللازمة قوة أمنية صغيرة يتراوح قوامها بين ١٣٠ و ١٥٠ جنديا، من بينهم عنصر دعم لوجستي وحركة جوية. وسيجري سحب وحدة الاستجابة الدولية، المؤلفة من ١٢٥ شخصا، التي لم تعد لازمة الآن لأن وحدة احتياطي الشرطة التيمورية قد دخلت مرحلة العمل. وهذا سيسفر عن تخفيض العنصر العسكري بشكل ملحوظ، من ٤٧٧ فردا حاليا (من بينهم ضباط الاتصال العسكريين) إلى نحو ١٧٩ فردا، وذلك فضلا عن وفورات ضخمة.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٥٠ - على الرغم من التقدم المحرز نحو التعمير الحضري والتنمية الاجتماعية منذ بلغت تيمور - ليشتي مرحلة الاستقلال في أيار/مايو عام ٢٠٠٢، لا تزال هناك تحديات معتبرة. إذ لا تزال مستويات التنمية البشرية في البلد من أقل المستويات في آسيا، وستلزم جهود مستمرة في مجالي الصحة والتعليم، فضلا عن الجوانب الأخرى للتنمية البشرية. وإضافة إلى ذلك، ستحتاج الحكومة إلى زيادة الجهود لإنشاء قطاع خاص دينامي - بما في ذلك اعتماد تشريع

لتنظيم الاستثمار الأجنبي واستعمال الموارد الطبيعية - لتحسين احتمالات النمو وتقليل الفقر والبطالة الشائعين. وستكون المساعدات الدولية المستمرة ضرورية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

٥١ - وما برح البنك الدولي مستمرا في تنسيق برنامج دعم الانتقال، وهو برنامج لدعم الميزانية، يساهم بنحو ٣٥ مليون دولار سنويا في الميزانية التيمورية، مع رصد التقدم المحرز في مجالات الإدارة وإيصال الخدمات الأساسية وتهيئة فرص العمل. وقد لاحظت بعثة موفدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ لتقييم التقدم المحرز في برنامج دعم الانتقال حدوث تقدم شديد للغاية في مجالات الصحة والقطاع العام وإدارة الأموال العامة وسياسة الادخار، فضلا عن إنشاء صندوق النفط. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤، ساعد الصندوق الاستثماري لتيمنور الشرقية الذي يديره البنك الدولي في جملة أمور، من بينها إنشاء ثمانية مراكز صحية مجتمعية، وتشيد عشر مدارس ابتدائية، وافتتاح مركز إقليمي خامس لتدريب منظمي المشاريع المحليين على إدارة الأعمال.

٥٢ - ومن ناحية أخرى، ظل صندوق النقد الدولي يساعد الحكومة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، عن طريق حوار سياسة عامة دقيق، لا سيما في مجال السياسة المالية. كما ساعد الصندوق على تعزيز المؤسسات والقدرات الاقتصادية لتيمنور - ليشتي، بوسائل تشمل تقديم المساعدة التقنية لإنشاء صندوق للنفط وموالة تطوير هيئة المدفوعات المصرفية. و الآن يعكف المصرف الإنمائي الآسيوي على استكمال مشروع لتأهيل الهيكل الأساسي النهائي، لأجل الطرق والجسور الممول من الصندوق الاستثماري لتيمنور الشرقية، ومشروع التمويل المتناهي الصغر.

٥٣ - وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومة دعما استشاريا فضلا عن الدعم المادي، لأجل الانتخابات المحلية في مقاطعتي بوبونارو وأوكسي في كانون الأول/ديسمبر. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يدعم البرنامج الإنمائي جهود الحكومة لتحقيق اللامركزية ورسم سياسة للحكم المحلي بإطلاق برنامج تجريبي إنمائي محلي بمقاطعة بوبونارو في كانون الثاني/يناير. وإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامجا لتنمية الريف بتكلفة قدرها ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يشمل تقديم الدعم للأنشطة الزراعية، والتنمية المجتمعية، والتدريب المهني، وتمكين المرأة، مع المراعاة الخاصة لتنمية المناطق الحدودية. فضلا عن ذلك، وكما لوحظ في الفقرة ٢٣ أعلاه، يواصل البرنامج الإنمائي العمل مع البعثة لتدريب الفنيين في قطاع العدالة، عملا

على تنمية قدرة الإدارة العامة. وفي إطار برنامج دعم تنمية القدرات المؤسسية، يوفر البرنامج الإنمائي حاليا ٥٥ مستشارا لمؤسسات الدولة؛ ويتوقع أن يزداد هذا العدد بحلول أيار/مايو عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥ مستشارا. إلا أنه نظرا لمستوى الموارد الحالي، لن يتمكن البرنامج الإنمائي من تقديم الدعم لهذه الوظائف اعتبارا من أواخر عام ٢٠٠٥ فصاعدا.

٥٤ - وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي في تحويل اهتمام برنامجه من الاستجابة الطارئة القصيرة الأجل إلى التأهب للطوارئ والانتعاش في الأجل المتوسط. و سيسهم البرنامج في إنشاء شبكة أمان للسكان الأضعف، بينما يستمر في دعم جهود الحكومة لتطوير التأهب للطوارئ التي تسببها الكوارث الطبيعية.

٥٥ - وما برحت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان تدعم تطوير السياسات الصحية الوطنية الرئيسية، التي من قبيل السياسة الوطنية للصحة الإنجابية، والسياسة الوطنية للتحصين، والسياسة التغذوية الوطنية. ولتقليل معدل وفيات الأمهات المرتفع، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا في كانون الثاني/يناير لتدريب الممارسين العامين والأطباء والقابلات على الرعاية في حالات الطوارئ المرتبطة بالولادة، بينما وضع اليونيسيف أول دليل لصحة الأم والطفل لتسجيل ورصد الحالة الصحية للأمهات فضلا عن مولد الأطفال ونمائهم وتطورهم. وفي الوقت نفسه، تعزز منظمة الصحة العالمية التكامل بين مراقبة الأمراض، واتقاء ومكافحة الملاريا والدرن الرئوي وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويقوم فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمساعدة الحكومة على استعراض التقدم المحرز في خططها الاستراتيجية الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبوضع خطة عمل لتنفيذها.

٥٦ - وما برحت اليونيسيف تواصل العمل في تعاون وثيق مع الحكومة لتهيئة بيئة وقائية للطفل، تشمل تدابير للحماية الاجتماعية والقانونية. وقد جرى وضع مشروع قانون الطفل، ويتوقع وضعه في صيغته النهائية في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وتدعم اليونيسيف المبادرات الرامية إلى ضمان امتلاك الموظفين الحكوميين، بمن فيهم الإحصائيون الاجتماعيون وضباط الشرطة والفعاليات القضائية وغيرهم، للقدرات والمهارات اللازمة للتعامل على نحو سليم مع القضايا التي يكون الأطفال أطرافا فيها. كما تقدم اليونيسيف الدعم التقني لإنشاء عملية لإصلاح المناهج الدراسية الوطنية لمرحلة التعليم الابتدائي. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) برنامج تعاونها مع جامعة تيمور لوروساي الوطنية لتدريب المعلمين والطلاب.

٥٧ - ويعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واليونسيف معاً لمساعدة الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم بفعل الصراع. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، قللت المفوضية عملياتها بسبب عودة اللاجئين السابقين من إندونيسيا إلى تيمور - ليشتي، واحتفظت بقدرة احتياطية فقط. وتواصل المفوضية واليونسيف والمنظمة الدولية للهجرة ووحدات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ذات الصلة تقديم الدعم للجهود الحكومية الجارية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الداخلين إلى تيمور - ليشتي والممارين عبرها والخارجين منها عن طريق فريق عامل مشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ترأسه وزارة الخارجية والتعاون. وبناء على طلب إدارة شؤون الهجرة، أكملت المنظمة الدولية للهجرة استعراضاً لنظام إدارة عملية الهجرة. في تيمور - ليشتي. كما تعنى تلك المنظمة الدولية بالاحتياجات من المياه والمرافق الصحية لنحو ٣٥٠٠ مستفيد في ثلاث مقاطعات.

٥٨ - ومن ناحية أخرى، بدأت منظومة الأمم المتحدة جهودها لتحمل بعض المسؤوليات الواقعة حالياً على عاتق البعثة. ويعد البنك الدولي مشروعاً يقف وراءه مانحون متعددون "للتخطيط لبناء القدرات وإدارتها مالياً"، وهو مشروع سيعم المساعدة التقنية والتدريب، خارجياً وداخلياً، لوزارة التخطيط والمالية وغيرها من الوزارات المتخصصة. كما يقيم البنك الدولي طلب الحكومة الخاص بمواصلة برنامج الدعم الانتقالي ثلاث سنوات أخرى، حتى سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ المالية. ويجري البرنامج الإنمائي اتصالات مع الشركاء الإنمائيين لتعبئة موارد إضافية لبرنامج تنمية القدرات. وسيكون مؤتمر الشركاء الإنمائيين المقبل بمثابة منتدى لمناقشة نتائج الاستعراض مع الحكومة التيمورية والشركاء الإنمائيين.

رابعاً - الجوانب المالية

٥٩ - على النحو المبين في تقرير السامي المرفوع إلى مجلس الأمن (انظر S/2004/888، الفرع الرابع)، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٣/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ نحو ٨٥,٢ مليون دولار لمواصلة البعثة وبدء تصفيتها إدارياً.

٦٠ - وتوجه نيي إلى التماس موارد إضافية من الجمعية العامة، إذا دعت الضرورة، استجابة لأي مقرر قد يود المجلس اتخاذه بشأن وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد تصفية البعثة.

٦١ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في

تيمور الشرقية ٨٥,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٣١٥,٦ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٢ - لقد تحقق تقدم ملموس في إقامة مؤسسات الدولة المستدامة، وفي تعزيز الديمقراطية، والشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان أثناء مرحلة توطيد وجود البعثة، الذي بدأ في أيار/مايو عام ٢٠٠٤. والدليل على هذا التقدم هو النجاح في إجراء الانتخابات المحلية في مقاطعتي بوبونارو وأوكوسي، واعتماد تشريع ضروري لاجتماع ديمقراطي قائم على سيادة القانون، وتنفيذ الحكومة لتدابير تستهدف حل مشكلة المحاربين القدامى ومسألة العنف بين الجماعات التي تمارس فنون الحرب. ولا تزال قدرة المؤسسات الحكومية الرئيسية، بما فيها المؤسسات الداخلة في مجالي الشؤون المالية وإنفاذ القوانين، تشهد تحسنا، حيث يكتسب الموظفون مهارات وخبرات جديدة.

٦٣ - وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات معتبرة، وسيكون توفير المساعدات الدولية بعد انتهاء الولاية الجارية للبعثة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ أمرا شديدا الأهمية في الأجل الطويل بالنسبة لأمن البلد واستقراره وتنميته المستدامة، لا سيما في المجالات التالية، حسبما أوصت أيضا الأفرقة العاملة الانتقالية:

- **إدارة الحدود ومراقبتها:** حدث تحسن في أداء وحدة دوريات الحدود، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى المقدرة الكافية لإدارة شؤون الحدود وللتفاعل مع الجيش الوطني الإندونيسي بإمكانياتها وحدها. ورغم جهود الجانبين، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي بشأن الحدود، كما لم تنفذ ترتيبات قانونية لإدارة خط التنسيق التكتيكي إدارة مؤقتة.
- **إنشاء جهاز شرطة محترف:** حصلت قوة الشرطة الوطنية على قدر كبير من الخبرة منذ توليها المسؤولية عن الأمن الداخلي في أيار/مايو عام ٢٠٠٤، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى المهارات والكفاءات ذات الأهمية الحاسمة، لا سيما في مجالات التحقيق والطب الشرعي واللوجستيات. ونظرا للتقارير المستمرة التي تتحدث عن سوء السلوك، فإن الافتقار إلى الأخلاقيات المهنية لا يزال يمثل شاغلا يؤرق البال، ويلزم المزيد من التدريب، لا سيما للوحدات المتخصصة.
- **تطوير مؤسسات الدولة ذات الأهمية الحاسمة:** بينما حدث تحسن شديد في قدرة الإدارة العامة، لا تزال بعض مؤسسات الدولة الأساسية، لا سيما في قطاعي العدالة

والشؤون المالية، تعتمد على المستشارين الدوليين لأداء المهام التنفيذية والتوجيهية نظرا للعجز في الموظفين المؤهلين.

- **مراعاة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان:** تلتزم الحكومة بمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. إلا أن هناك ادعاءات بوقوع فساد في المؤسسات الحكومية، فضلا عن ادعاءات بحدوث تدخل سياسي في أعمال الشرطة الوطنية، وهناك تقارير مستمرة عن انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان ترتكبها الشرطة. ولم يُنشأ بعد مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة.

٦٤ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤)، بذلت البعثة جهودا متواصلة لتأمين الدعم المستمر من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بعد انتهاء ولاية البعثة في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، بينما تشجع البعثة زيادة إشراك التيموريين في برامج البعثة الثلاثة وفي تبنينهم لتلك البرامج.

٦٥ - وقد أعرب بعض الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف عن اهتمامهم بتولي بعض مناصب المستشارين المدنيين للبعثة في مجال الإدارة العامة، فضلا عن توفير أو زيادة المساعدات لبرامج تطوير الشرطة، ولكن لم يرد بعد أي التزام محدد في هذا الصدد. وبينما تواصل البعثة جهودها للتعرف على الشركاء، بات واضحا بصورة مطردة أن مستوى المساعدات الذي كانت البعثة قادرة على تأمينه للفترة التالية لإغلاقها المقرر في أيار/مايو لن يكون كافيا لتلبية الاحتياجات التي حددتها الأفرقة العاملة الانتقالية.

٦٦ - وقد كتب إلي السيد القاطري، رئيس الوزراء، طالبا استمرار المساعدات من الأمم المتحدة لمدة سنة أخرى. وإنني أدرك أنه قد قدم طلبا مماثلا في رسالة وجهها إلى رؤساء دول وحكومات، من بينهم رؤساء دول وحكومات أعضاء بمجلس الأمن.

٦٧ - ووفقا للنتائج التي خلصت إليها الأفرقة العاملة الانتقالية بشأن الاحتياجات اللازمة لاستمرار المساعدات الدولية لتيمور - ليشتي، ونظرا لعدم توافر بدائل عملية في هذا الوقت تسمح بتقديم المساعدة اللازمة لتيمور - ليشتي، فإن سحب البعثة يمكن أن يخلّف أثرا سلبيا على أمن البلد واستقراره، وعلى حُسن أداء مؤسسات الدولة. وفي الوقت ذاته، حدثت تعديلات ذات شأن. ولذلك، أوصي بالاحتفاظ ببعثة للأمم المتحدة ذات هيكل مصغر لفترة تصل إلى اثني عشر شهرا، أي حتى العشرين من أيار/مايو عام ٢٠٠٦، على النحو المبين أدناه. وهذه الفترة يمكن تقصيرها إذا تحددت، في تلك المهلة الزمنية، ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتولي المسؤوليات الحاسمة التي تؤديها البعثة حاليا. وبالمثل، فإن عدد الأفراد المبين

أدناه يمكن تقليله أثناء تلك الفترة، عندما يتوافر الأفراد المقدمون بموجب ترتيبات من هذا القبيل لتولي تلك المسؤوليات.

٦٨ - وسيضم هيكل البعثة المعاد تشكيله العناصر التالية:

- **٣٥ ضابط اتصال عسكري** (نزولا من ٤٢ ضابطا في الوقت الحالي) مع دعم أمني مساند مؤلف من ١٤٤ شخصا (نزولا من ٣١٠ أشخاص في الوقت الحالي)، بما في ذلك النقل الجوي، وذلك أساسا لتيسير الاتصالات بين أجهزة أمن الحدود التيمورية والإندونيسية. كما سيساهم الضباط في بناء قدرات وحدة دوريات الحدود وفي رصد التطورات المتصلة بالأمن على امتداد الحدود. وقد دخلت وحدة احتياطي الشرطة التيمورية مرحلة العمل، وأخذت قدرتها في التحسّن. ولذلك، لن تصبح وحدة الاستجابة الدولية المؤلفة من ١٢٥ شخصا لازمة بعد الآن، مما يؤدي إلى تخفيض عام في عدد الأفراد العسكريين من ٤٧٧ فردا إلى ١٧٩ فردا.
- **٤٠ مدربا للشرطة** (نزولا من ١٥٧ مدربا في الوقت الحالي)، لتقديم المزيد من التدريب للوحدات الخاصة التابعة للشرطة الوطنية في مجالات التحقيق، والطب الشرعي، والسوقيات، وللمساعدة على تعزيز الآداب المهنية.
- **٤٥ مستشارا مدنيا** (نزولا من ٥٨ مستشارا في الوقت الحالي)، لتوفير التدريب والإشراف كجزء من جهود بناء القدرات في مجال الإدارة العامة. وسيستمر بعض المستشارين في أداء المهام التنفيذية والتوجيهية لدعم مؤسسات الدولة ذات الأهمية الحاسمة، لا سيما في قطاع العدالة حيث يجري حاليا تدريب نظرائهم التيموريين.
- **١٠ موظفين معينين بحقوق الإنسان** (نزولا من ١٤ موظفا في الوقت الحالي)، لتعزيز احترام حقوق الإنسان عن طريق التدريب والرصد، وللمساعدة على إنشاء مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة.
- **مكتب صغير يدعم ممثلي الخاص، للقيام بمجمل أمور من بينها تنسيق عمل البعثة مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.**

٦٩ - إن الإنجازات التي حققها شعب تيمور - ليشتي في بناء بلده خلال الفترة القصيرة المنقضية منذ عام ١٩٩٩ هي في الواقع إنجازات رائعة. ورغم ذلك، فإن الحاجة إلى مواصلة دعم جهود بناء المؤسسات التيمورية لا تزال شديدة، وذلك لحماية المكاسب المحققة حتى الآن. ومن شأن القيام قبل الأوان بإنهاء المهام المبينة أعلاه أن يعرض للخطر هذه الإنجازات نفسها، فضلا عن الاستثمار المعتبر الذي وظفه المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي منذ عام

١٩٩٩. ولذلك، فإنني آمل أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في اقتراحي الداعي إلى إيجاد بعثة معادة التشكيل ومصغرة.

٧٠ - وختاماً، أود أن أثني على ممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسغاوا، وعلى العنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة في البعثة، تقديراً لتفانيهم في جهودهم المبذولة لتنفيذ ولاية البعثة. كما أود أن أسجل تقديري الشديد لشعب تيمور - ليشتي، الذي ما زال يشق طريقه نحو السلام والرفاهية والتنمية في ظل قيادته السياسية. إن التزام هذا الشعب بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان يذكر المرء في الوقت المناسب بما يمكن أن يحققه شعب ذو إرادة عندما يتلقى الدعم من المجتمع الدولي.

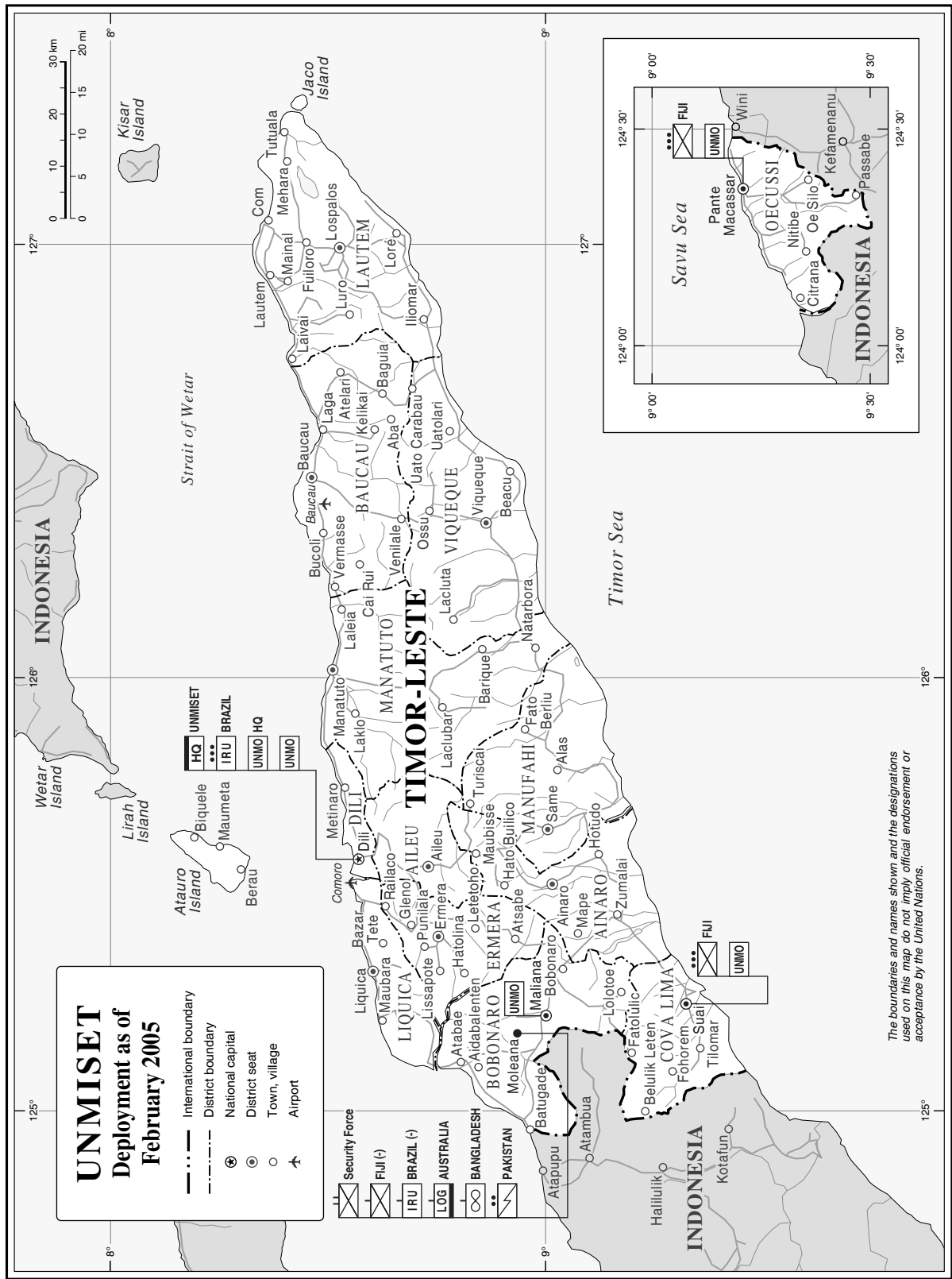
المرفق

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: قوام الشرطة الوطنية
والوحدات العسكرية

(في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

المجموع	المراقبون العسكريون	القوات	الشرطة المدنية	
٣	٢	—	١	الاتحاد الروسي
صفر	—	—	—	الأرجنتين
٧	٢	—	٥	الأردن
٤	—	—	٤	إسبانيا
١١٢	٣	٩٢	١٧	أستراليا
٢	—	—	٢	أوكرانيا
٣٢	٣	١٩	١٠	باكستان
١٤٣	٤	١٣٥	٤	البرازيل
٢٨	٥	٦	١٧	البرتغال
٣٧	١	٣٤	٢	بنغلاديش
٢	—	—	٢	البوسنة والهرسك
٢	٢	—	—	بوليفيا
٦	—	—	٦	تركيا
٢	٢	—	—	الدانمرك
١	—	—	١	زامبيا
٢	—	—	٢	زمبابوي
٤	—	—	٤	ساموا
٢	—	—	٢	سري لانكا
٤	٢	—	٢	السويد
١٦	—	—	١٦	الصين
٣	—	—	٣	غانا
١٧	٤	—	١٣	الفلبين
١٣٦	—	١٣٦	—	فيجي
١	—	—	١	كرواتيا
٢٥	٦	٥	١٤	ماليزيا
٢	٢	—	—	موزامبيق

المراقبون العسكريون	القوات	الشرطة المدنية	المجموع
١	—	١	النرويج
٤	—	٢	نيبال
٣	١	—	نيوزيلندا
٩	—	٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٦١٠	٤٢	١٤٠	المجموع



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section